

حاضنات الأعمال في الجزائر: بين التحديات والرهانات

Business Incubators In Algeria: challenges and issues

بدارنية حورية¹، بن حمادي عبد القادر²

Houria BEDARNIA¹, Abdelkader BENHAMADI²

¹ جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر، bedarnia.houria@univ-oran2.dz

² جامعة محمد بن أحمد وهران 2، الجزائر، benhamadi.abdelkader@univ-oran2.dz

تاريخ النشر: 2020/09/15

تاريخ القبول: 2020/09/04

تاريخ الاستلام: 2020./04/20

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة دور حاضنات الأعمال في تنوع الاقتصاد والنهوض به، والخدمات التي تقدمها لمنتسبيها، وتسهيل الضوء على حاضنات الأعمال في الجزائر والوقوف على التحديات التي تواجهها وإبراز الجهود المبذولة من قبل صناع القرار لوضعهم استراتيجية لترقية هذه الآلية. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن التجربة الجزائرية في هذا المجال حديثة النشأة وتسير بوتيرة بطيئة.

كلمات مفتاحية: حاضنات الأعمال، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ريادة الأعمال، الجزائر.

تصنيفات JEL : L26، L39، M1.

Abstract:

This research paper aims at finding the role of business incubators in economic diversification and development, and the services offered to its affiliated members, highlighting the business incubators in Algeria by emphasizing the challenges, and stressing the efforts of decision-makers for formulating a strategy to promote this mechanism. This study found that the Algerian experience in this area is newly established and at a slow pace.

Keywords: Business Incubators, Small and medium enterprises, Entrepreneurship, Algeria.

JEL Classification Codes: L26, L39, M1.

¹ المؤلف المرسل: بدارنية حورية ، الإيميل: houria142007@yahoo.fr

مقدمة

لقد عرفت حاضنات الأعمال انتشارا واسعا في العديد من دول العالم مؤخرا، وأعطيت لها أهمية كبيرة لما تـققـ من تطور وزيادة في عدد الابتكارات ومرافقة رواد الأعمال في إنشاء مؤسساتهم، ولأسيما تـققـ نمو اقتصادي مستدام، لذا فهي تعمل جاهدة لتذليل كل الصعوبات التي تعترض المنتسبين لها.

والجزائر كغيرها من الدول أولت إهتماما بهذه الآلية ضمن مخططاتها الحكومية، بالرغم من تأخرها في هذه المجال، من ناحية إصدار القوانين والتشريعات المحددة لها، ويعتبر المرسوم التنفيذي الصادر في سنة 2003 أول مرسوم يتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات.

ولكنها؛ حتى هذا الوقت لم تتمكن من تـققـ النتائج التي سطرته ويعود السبب في ذلك للعديد من المشاكل التي تواجهها وفي مستهلها البيروقراطية وغموض القوانين، ومشكلة التمويل، ولكن على الرغم من كل هذه العقبات فإن الحكومة الجزائرية رفعت التـديـ وهي تراهن على المؤسسات الصغيرة والناشئة في إحداث التنوع الاقتصادي وتـريك عجلة النمو، ومن أجل ذلك تم إستحداث وزارة للمؤسسات الصغيرة والناشئة وإقتصاد المعرفة (المرسوم التنفيذي الصادر بـ 25 فيفري 2020).

تـاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور حاضنات الأعمال في تنوع الاقتصاد الجزائري، ومساهمتها في تـريك عجلة النمو إضافة إلى إبراز التـديات التي تواجه عملها، كما تم عرض بعض الاحصائيات وتقديم بعض وجهات النظر.

إشكالية الدراسة: تـاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ماهي التحديات التي تواجهها حاضنات الأعمال في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تضطلع هذه الدراسة إلى توضيح النقاط التالية :

✓ التعرف على حاضنات الأعمال؛

✓ الوقوف على التـديات التي تواجه حاضنات الأعمال في الجزائر؛

✓ إبراز الآليات المتبعة للنهوض بـ حاضنات الأعمال في الجزائر.

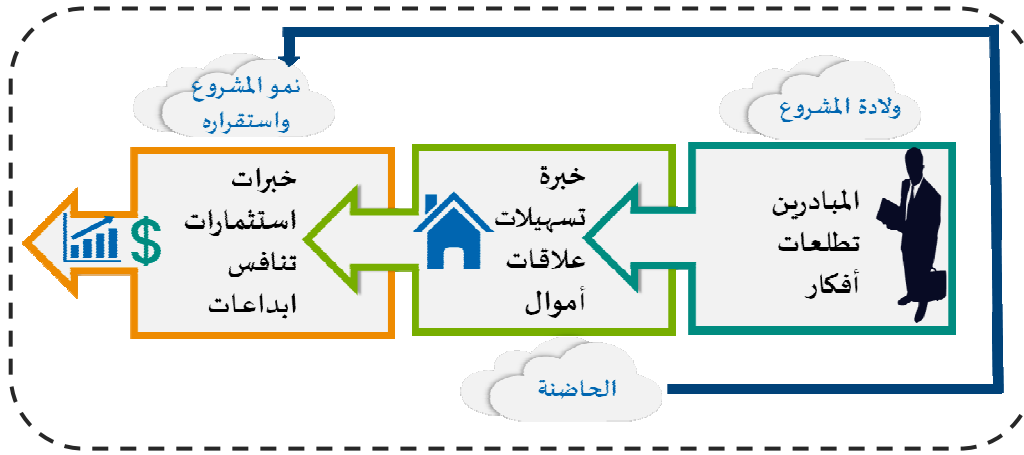
أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تطرقها لإحدى أهم التوجهات الحديثة في الفكر الإداري المعاصر "حاضنات الأعمال"، لذلك تم تسليط الضوء عليها من خلال التعرف عليها وأهم الأدوارها الاستراتيجية التي تلعبها، كما قمنا بالوقوف على مشاتل المؤسسات في الجزائر وعوامل نجاحها.

والتطوير) وحماية ورعاية ودعم هذه المنشآت، لمدة مدوّدة (أقل من سنتين في الغالب ولكنها لا تتجاوز الثلاث سنوات)، بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة ويوفر لهذه المنشآت فرصا أكبر للنجاح، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض ويتمتع بالإمكانيات والخبرات والعلاقات اللازمة" (طّ و آخرون، 2015، صفّة 02)

بالرغم من تعدد التعاريف التي حددها الباحثون والممارسون إلا أنها تتفق على فكرة أساسية مفادها أن حاضنات الأعمال وسيلة تساعد رواد الأعمال للإنطلاق في تنفيذ أفكارهم وإقامة مشاريعهم، عن طريق تقديم المساعدة والدعم والعديد من الخدمات القانونية، والإدارية والتسويقية وغيرها، وذلك من أجل التقليل من نسبة الفشل والتعثّر ومساعدتها على الاستمرار والنجاح.

على أساس ما تم عرضه من تعريف يمكن أن نصور عمل حاضنات الأعمال من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تجسيد مفهوم حاضنات الأعمال



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: زكريا مطلق الدوري، أحمد علي صالح، إدارة الاعمال الدولية:

منظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص: 412

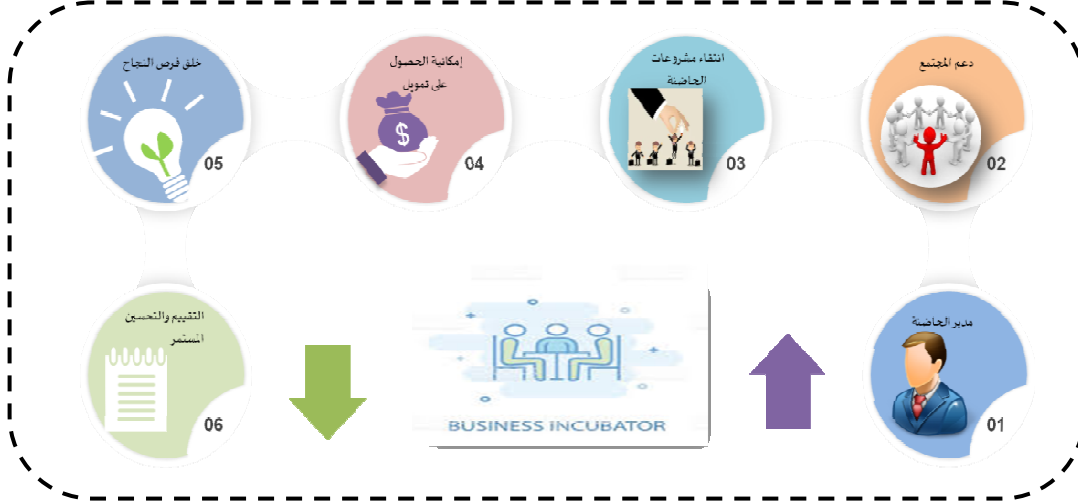
الشكل أعلاه يوضح لنا عمل حاضنات الأعمال فهي عبارة عن مؤسسات لديها خبرة وتقدم عدة تسهيلات لأصحاب المشاريع، ولديها علاقات مع جميع الهيئات وتساعدهم في الحصول على تمويل لمشاريعهم (المرافقة)، وتتوسط الحاضنة مرحلة ولادة المشروع (ولادة غير ناضجة وضعيفة) والتي تكون بحاجة إلى رعاية واهتمام واحتضان، ومرحلة نمو المشروع واستقراره، وينتهي

دورها بمجرد أن تتخرج المشاريع منها وتكون قادرة على مواجهة حدة المنافسة والتغيرات الحاصلة في المحيط الذي تشغل² (مطلق الدوري و علي صالح، 2009، صف 413)
2. أهداف حاضنات الأعمال: يمكن صياغة أهداف حاضنات الأعمال فيمالي (مقابل²، 2017، صف 13):

- ✓ توفير بيئة عمل مناسبة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة؛
 - ✓ تقليل تكاليف تأسيس المؤسسات الصغيرة وزيادة فرص نجاحها؛
 - ✓ حماية الملكية الفكرية؛
 - ✓ المساهمة الفعلية في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات وتحويلها إلى مشروعات حقيقية؛
 - ✓ خلق وتفعيل قنوات اتصال بين أصحاب المشروعات المحتضنة والجهات ذات العلاقة من أجل تعزيز مستوى استفادتهم من الخدمات التي تقدمها هذه الجهات؛
 - ✓ تقديم حزمة متكاملة من الخدمات التي من شأنها تنمية مهارات وقدرات رواد الأعمال القائمين على المشروعات وتعزيز الحصة السوقية لمشروعاتهم؛
 - ✓ المساهمة في تعزيز الروابط الأمامية والخلفية بين المشروعات الصغيرة فيما بينها من ناحية وبينها وبين المشروعات الكبيرة من ناحية أخرى؛
 - ✓ المساهمة في حل المشكلات التي تواجه رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة وتقليل مخاطر المرافقة في مرحلة تأسيس وبناء وتشغيل المشروع.
3. العوامل التي تساعد على نمو الحاضنة: تمر الحاضنة بعدة مراحل مثل دورة حياة المؤسسة، ولكي تت²قق هذه المراحل يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الخطوات التالية (عبد الوهاب، 2016، صف 06):

- ✓ وجود بيئة عمل مناسبة حتى تتمكن الحاضنة من النمو والتطور؛
 - ✓ يجب أن تكون أهداف الحاضنة م²ددة بدقة، إذا كانت ر²دية أو غير ر²دية؛
 - ✓ ت²ديد نوع الحاضنة بدقة، تقنية، ب²ثية، عامة، مختلطة،...الخ؛
 - ✓ ت²ديد الشروط الواجب توفرها في المشروع المنتسب للحاضنة؛
 - ✓ تبيان الخدمات التي ستقدمها الحاضنة لمنتسبيها؛
 - ✓ ربط أصحاب المشاريع بالسوق الخارجي كالشركات ناجحة، وأصحاب المبادرات.
4. متطلبات نجاح حاضنات الأعمال: حتى تنجح حاضنات الأعمال يجب أن تتوفر مجموعة من المتطلبات نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02 : متطلبات نجاح حاضنات الأعمال



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (زكريا مطلق الدوري، أحمد علي صالح، 2008، ص ص: 418-420، 419، 420).

الشكل أعلاه يلخص لنا العناصر تساهم في نجاح حاضنات الأعمال وفيما يأتي شرح لها (مطلق الدوري و علي صالح، 2009، الصفحات 418-420):

✓ **مدير الحاضنة:** يجب أن يكون على معرفة تامة ببعض المهارات الإدارية والخصائص الشخصية، والقدرة العملية حتى يتمكن من إدارة المشروع فهو حجر الأساس في دور كبير في تخطي كل العقبات والمشاكل؛

✓ **دعم المجتمع:** والمقصود به يجب أن تكون المؤسسة المنشأة تساهم في تحقيق التنمية المحلية، وهذا سوف ينجح عن استقطاب ودعم من باقي أفراد وهيئات المجتمع فهو يخدمهم بالدرجة الأولى؛

✓ **انتقاء مشروعات الحاضنة:** أي أن تكون هناك معايير ومقاييس واضحة لعملية الإحتضان، ومن شروط الإحتضان أن يكون المشروع مبتكر وفيه خلق لقيمة مضافة، ويمكن أن يتجسد على أرض الواقع، ويساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ...الخ؛

✓ إمكانية الحصول على التمويل: يجب على الحاضنة أن تكون وسيلة ربط بين حامل المشروع والهيئات المانحة للتمويل، لذا يجب أن تكون على دراية تامة بمختلف طرق الحصول على تمويل بنكي وقروض، وأيضا المستثمرين، ... الخ؛

✓ خلق فرص النجاح: وجود مساحات مجهزة وتقديم خدمات النصيح والاستشارة هذا لوحده غير كاف، بل يجب عليها أن تستضيف وتعرض تجارب لمؤسسات ناجحة حتى تكون حافز وداعم لرواد الأعمال الجدد؛

✓ التقييم والتحسين المستمر: يجب على الحاضنة أن تقوم بتقييم خدماتها وتطويرها، حتى تتمكن من جذب عدد كبير من المنتسبين، كما لا يقتصر دورها عند هذا الحد، فيجب عليها أن تتابع أصحاب المشاريع منذ انبسابهم لها وحتى بعد تخرجهم لمعرفة إذا ما كان هناك مشاكل تعترضهم وتساعدهم في حلها.

5. الأدوار الاستراتيجية لحاضنات الأعمال

من بين الأدوار التي يمكن للحاضنة أن تلعبها ماييلي (زودة و بوكفة، 2014، صف 61) :

✓ تشجيع مستثمرين غير تقليديين ومغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس المال المخاطر؛

✓ خلق فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رواد أعمال حقيقيين ونخص بالذكر هنا خريجي الدراسات الجامعية، وتقديم العون لهم للبدء بمشاريعهم؛

✓ إيجاد منافذ تسويق ملائمة والتعامل مع الشركات الكبيرة التي تدعم الحاضنة في بدايتها؛

✓ توفير فرص للباحثين في تجسيد أبحاثهم بدل أن تبقى حبيسة المختبرات؛

✓ تشجيع نقل التكنولوجيا المتطور وتوطينها وتعزيز استخدامها ماليا.

المحور الثاني: حاضنات الأعمال في الجزائر الأطروالتحديات

1. مفهوم مشاتل المؤسسات

لقد عرفت حاضنات الأعمال في الجزائر بـ"مشاتل المؤسسات" تطبيقا للمادة 12 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001، تقوم بالتكفل و بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها (الرسمية، 2003، صف 14)

وفي سنة 2003 صدر الإطار القانوني المنظم لنشاط الحاضنات، و المتمثل في المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات.

تعرف مشاتل المؤسسات باعتبارها: "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص مشاتل" (الرسمية، 2003، صف 14). وتتكون المشاتل في أحد الأشكال الآتية:

- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بـ [?] املي المشاريع في قطاع الخدمات؛
 - ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بـ [?] املي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
 - نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بـ [?] املي المشاريع المنتمين إلى ميدان الب [?].
- ✓ أهداف حاضنات الاعمال في الجزائر: تتوخى المشاتل الأهداف الآتية (الرسمية، 2003، صف 15):

- تطوير التأزر مع المحيط المؤسساتي؛
 - المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛
 - تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
 - تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
 - ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
 - تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
 - العمل على أن تصبح على المدى المتوسط، عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.
- ✓ الخدمات التي تقدمها: توفر المشتلة أيضا بناء على طلب المؤسسات المحتضنة الخدمات المشتركة الآتية (الرسمية، 2003، الصف 15-16):
- استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس؛
 - توزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق؛
 - استهلاك الكهرباء والماء والغاز؛
 - تتولى المشتلة فيما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات مرافقة ومتابعة اصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها؛
 - وزيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.

كما أنها أيضا تتكفل بمايلي (الرسمية، 2003، صف 17):

- تقديم استشارة خاصة؛
- فحص مخططات الأعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة؛
- دراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة؛
- إعداد مخطط توجيهي لمختلف قطاعات النشاطات التي تتضمنها المشتلة؛
- دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة وإقامتها؛
- مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛
- وضع تلت تصرف المؤسسات المحتضنة، الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية.

2. مراكز التسهيل:

يمكن تعريف مراكز التسهيل بأنها " مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص المراكز " (الرسمية، 2003، صف 18).

✓ أهداف مراكز التسهيل: تتوخى المراكز تحقيق الأهداف الأتية (الرسمية، 2003، الصف 19-18):

- وضع شبك يتكيف مع احتياجات منشي المؤسسات والمقاولين؛
- تطوير ثقافة التقاؤل؛
- ضمان تسيير الملفات التي ترضى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به؛
- ضمان تسيير الملفات التي ترضى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به؛
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع؛
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية؛
- البحث على تامين البعث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البعث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها؛

- تـثـمـيـن الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛
- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول
- ترقيـب التكنولوجيات؛
- نشر الاجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

الجدول رقم 01: عدد مراكز التسهيل ومشاغل المؤسسات على المستوى الوطني

مشاغل المؤسسات	مراكز التسهيل	
17	27	الهياكل التشغيلية
02	02	هياكل تحت قيد الإنشاء
19	29	المجموع

source: Bulletin d'information statistique de la PME , Ministère de l'industrie et des mines, N° 35, données du 1^{er} semestre 2019, Novembre 2019 , p : 19

يشير الجدول أعلاه إلى عدد مراكز التسهيل ومشاغل المؤسسات على المستوى الوطني، يوجد 29 مركز منها 27 مركز ناشط، أما مركزين فهما قيد الانجاز، ويوجد حوالي 19 مشغلة، منها 17 مشغلة تعمل، و مشغلتين في قيد الانجاز ، ومشغلة الجزائر بدأت مؤخرا عملها ، وإذا ما قورنت هذه الحصيلة بالسنة الماضية فلقد كان عدد مراكز التسهيل 27 مركز في حين مشاغل المؤسسات 19 مشغلة. وهذا يبين لنا بأن وتيرة بدأ وانجاز مراكز التسهيل والمشاغل ضعيف ولا يشهد تطور بسرعة كبيرة .

الجدول رقم 02: حصيلة نشاط مراكز تسهيل للسداسي الأول 2018

الولاية	عدد المشاريع المستقبلية	عدد المشاريع المرافقة	مخططات الأعمال المنجزة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل المتوقعة
تـيـبـازة	66	42	29	05	598
وهران	184	57	03	24	60
أدرار	51	29	07	07	65
برج بوعريـج	95	86	16	05	399
إلـيـزي	38	26	01	-	08
جـيـجـل	60	05	06	-	08
تمـنـراست	10	10	01	-	14
النـعـامـة	107	28	02	-	14
تـيـنـدوف	38	06	-	05	11

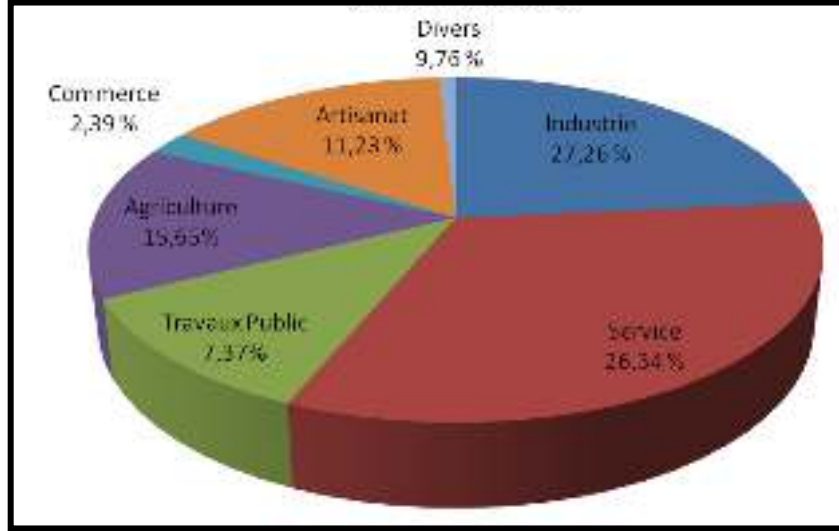
09	04	06	06	61	جلقة
436	01	10	10	139	سيدي بلعباس
264	03	04	67	92	بليدة
53	-	02	13	93	بسكرة
115	2	3	08	92	البيض
61	-	02	09	452	خنشلة
12	02	02	04	11	الاغواط
-	-	-	-	90	بشار
-	-	-	20	130	بجاية
54	17	-	21	21	ورقلة
70	11	03	20	39	شلف
114	01	06	52	95	سوق أهراس
-	-	-	-	-	أم البواقي
-	-	-	04	04	باتنة
33	01	02	10	23	بويرة
-	02	-	04	13	ميلة
-	-	-	06	10	الواد
2470	90	105	543	2014	المجموع

source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des mines, données du 1^{er} semestre 2018, N° 33, novembre 2018, p : 20

يلخص الجدول أعلاه حصيلة نشاط مراكز التسهيل خلال السداسي الأول من عام 2018، حيث بلغ عدد المشاريع المرافقة 543 مشروع، و 90 مؤسسة منشأة، ومن المتوقع أن تخلق هذه المؤسسات 2470 منصب عمل.

وتتوزع هذه المشاريع على مجموعة من القطاعات، احتل فيها قطاع الصناعة المرتبة الأولى بنسبة 27.26% بـ 148 مشروع، يليه قطاع الخدمات بنسبة 26.34% و 143 مشروع، وفي المرتبة الثالث حل قطاع الفلاحة بنسبة 15.65% و 85 مشروع، في حين سجل قطاع الحرف اليدوية 61 مشروع بنسبة 11.23%، وفي قطاع الاشغال العمومية فقد قدر عدد المشاريع فيه بـ 40 مشروع ما نسبته 7.37%، وفي المرتبة الأخيرة نجد قطاع التجارة فقد سجل نسبة ضئيلة 2.39% و 13 مشروع. وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: توزيع المشاريع التي تدعمها مراكز التسييل



source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des mines, données du 1^{er} semestre 2018, N° 33, novembre 2018, p : 21

الجدول رقم 03: حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات للسداسي الأول 2018

الرقم	الولاية	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل المتوقعة
01	أدرار	07	01	05
02	باتنة	12	04	04
03	ميلة	06	04	34
04	البيض	15	03	04
05	بسكرة	14	11	53
06	بويرة	02	02	35
07	عنابة	15	02	35
08	خنشلة	11	04	63

26	02	12	أم البواقي	09
40	02	02	غرداية	10
09	03	03	برج بوعريج	11
-	-	-	بشار	12
05	01	03	سيدي بلعباس	13
10	04	06	تيارت	14
-	-	09	وهران	15
14	09	10	ورقلة	16
297	50	127	المجموع	

source: Bulletin d'information statistique de la PME, Ministère de l'industrie et des mines, données du 1^{er} semestre 2018, N° 33, novembre 2018, p : 22

يوضح الجدول أعلاه حصيلة نشاط مشاتل المؤسسات في 16 ولاية، حيث بلغ عدد المشاريع المحتضنة 127 مشروع، تم إنشاء 50 مؤسسة، ومن المتوقع أن تخلق 297 منصب عمل. ما نلاحظ أن مشاتل بسكرة، ورقلة وبرج بوعريج سجلت حصيلتهم ارتفاع، ويمكن أن نرجع ذلك للإنطلاق المبكر لنشاطهم، فمشتلي برج بوعريج وغرداية تم إنشاؤهما سنة 2009، ومشتلة ورقلة سنة 2012، هذا من جهة ومن جهة أخرى الحملات التعريفية التي يقدموها للتعريف بالمشتلة والمشاركة في كل التظاهرات الوطنية والخدمات التي توفرها وحتى الدورات التكوينية كل هذا ساعدها في استقطاب أصحاب المشاريع واحتضانهم وتسريع انطلاق مشاريعهم، أما باقي المشاتل فنجد بأننا يوجد بها عدد من المؤسسات المنشأة ولكن مقارنة بالمشاريع المحتضنة فهو ضئيل خاصة وهران وعنابة اللتان تم إنشاؤهما عام 2009، أما ولاية تيارت فمن بين 6 مشاريع محتضنة تم إنشاء أربع مؤسسات وهذه حصيلة جيدة نظرا لحدثة نشأتها (2016).

✓ أسباب تأخر انطلاق حاضنات الاعمال في الجزائر:

هناك جملة من العوامل حالت دون الانطلاقة الفعلية لحاضنات الاعمال في الجزائر يمكن نبرزها فيمايلي (بن قطاف و فيشوش، 2010، الصفحات 14-15):

✓ الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة التي عرفت الجزائر في السنوات الماضية:

✓ تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات حيث كان صدور أول المراسيم في سنة 2003؛

- ✓ ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الاطار القانوني، حيث أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي؛
- ✓ التركيز على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإهمال حاضنات الأعمال؛
- ✓ عدم توفر الاطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل؛
- ✓ العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لاتزال تعاني منها الادارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل.

3. عوامل نجاح حاضنات الاعمال في الجزائر:

هناك جملة من العوامل تساهم في نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر إذا ما تم الاهتمام بها، ولعل أبرزها وجود العديد من المؤسسات والمراكز البحثية العلمية (واحد وتسعين مؤسسة ومركز بحثي) تقدم أبحاث في جميع المجالات، حسب إحصائيات المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي فلقد بلغ عدد طلبات براءات الاختراع للباحثين الوطنيين سنة 2019، 292 براءة اختراع، ونجدها تتوزع في العديد من المجالات الفيزياء، الميكانيك، الكيمياء، معالجة المياه، زراعة النخيل، وتتصدر جامعة البليدة القائمة بـ 20 براءة اختراع، وأصدرت الجزائر 162 براءة اختراع سنة 2018، منها 135 لغير المقيمين و 27 للمقيمين وذلك حسب تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية السنوي حول " مؤشر الملكية الفكرية العالمية 2019". أما حسب مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019 احتلت الجزائر المرتبة 113 من بين 129 دولة شملها الاستطلاع (المديرية، 2019، الصفحات 5-12).

الشيء الملاحظ أن عدد براءات اختراع لغير المقيمين هو 135 براءة اختراع، يجب نأخذ هذا العامل في عين الاعتبار لإسترجاع الأدمغة المهاجرة وتوفير الظروف المناسبة لهم للبحث والابتكار في بلدهم، وأيضا يعتبرون كنموذج يتذى به لمن لديهم أفكار جديدة و الرغبة في تقديم منتجات جديدة ومبتكرة واستخدام طرق انتاج جديدة، ولكن ينقصهم التشجيع (خلق فرصة للنجاح).

ومن الجانب الآخر هناك آليات الدعم والمرافقة التي تضعها الدولة لتتصرفهم كدار المقاولاتية والتي نجدها على مستوى كل جامعة، مشاتل المؤسسات، الحظائر التكنولوجية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب... الخ، كل هذه المحفزات تشجعهم على التوجه نحو تبني ثقافة التفاوض وإقامة مشاريعهم الخاصة بهم، ولا سيما

إذا ما تم فتح مداخل جديدة للتمويل كبديل عن القروض المصرفية مثل شركات التأجير، البنوك الإسلامية، شركات رأس المال المخاطر،... الخ (سالم الزيدانين، 2015، الصفحات 92-93)

4. تحديات حاضنات الأعمال:

من أهم التحديات التي تواجه حاضنات الأعمال في الجزائر حداثة نشأتها ومحدودية فكرتها، فأغلب حملة الأفكار ليس لديهم علم بأنها هناك حاضنة تستضيفهم وتساعدهم في الانطلاق وترافيقهم في جميع مراحل إنشاء مؤسساتهم، وأكبر هاجز لدى المقاولين هو كيفية الحصول على تمويل لمشاريعهم (القروض ربوية وهذا يناهز شريعتنا)، كما لا ننسى ظاهرة البيروقراطية التي أصبت متفشية في إدارتنا وإذا ما تغلب صاحب المشروع على كل هذه القيود، فهناك قيود أخرى فالمنتج الجزائري لا يطابق المنتج العالمي وهذا ما يصعب من دخوله للأسواق العالمية و خوض غمار المنافسة بسبب عدم مطابقتها للمعايير المعمول بها دوليا، ضف إلى ذلك تأخر رقمنة الاقتصاد وهذا ما جعلنا متخلفين عن مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال العالمية فالعديد من الدول تقدمت أشواطاً في الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية. (بوالشعورية، 2018، صفحة 429).

5. آليات تطوير حاضنات الأعمال في الجزائر:

انتهجت الدولة الجزائرية عدة سبل لتطوير حاضنات الأعمال (سالم الزيدانين، 2015، الصفحات 93-94):

- ✓ تحديد الأهداف منذ البداية، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات السوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية، وعوائد المستثمرين، تفاديا لأي صعوبات مستقبلية؛
- ✓ توظيف مدير تنفيذي للحاضنة، تكون لديه الخبرة والرغبة والمقدرة على دعم المنشآت المنتسبة للحاضنة وأصحابها، خاصة فيما يتعلق بتواصلهم مع المستثمرين والمنشآت الكبرى؛
- ✓ اختيار المنشآت المنتسبة وفقا لخبرة أصحابهم وكفاءاتهم والإمكانية التسويقية لمنتجاتها، وتكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة للحاضنة؛
- ✓ إعداد ورش عمل بمواضيع مختلفة لتطوير المهارات الفردية للفرد المحتضن؛
- ✓ تطوير مهارات بثوث التسويق، والمساعدة في الوصول إلى السوق وقنوات التوزيع؛
- ✓ تقديم خدمات الانترنت، والهاتف، والفاكس، وخدمات النسخ، والأمن، والبريد، وخدمات السكرتارية والمحاسبة؛
- ✓ قيام الحاضنة بتوصيل المحتضن إلى العديد من قنوات الاستثمار والممولين مثل (البنوك، المستثمرين من القطاع الخاص)؛

- ✓ الشراكة مع حاضنات عالمية، إضافة إلى مائدة الانضمام إلى شبكة الحاضنات العربية التي تضم أغلب البلدان العربية.
- كما وأنّه وضعت مجموعة من الآليات التي تسمح بتمويل ودعم اقتصاد المعرفة والمؤسسات الصغيرة وبالأخص المؤسسات الناشئة، وتتمثل في مايلي (الأولى، 2020، الصفحات 34-35):
- ✓ ترقية وتشجيع توصيل المؤسسات الناشئة إلى مصادر تمويل ملائمة، لا سيما من خلال استحداث صندوق موجّه خصيصا للمؤسسات الناشئة؛
- ✓ تشجيع وترقية الاستثمارات ذات رأس المال المخاطر؛
- ✓ التأطير القانوني للتمويل التشاركي، كدعامة هامة لتمويل المؤسسات الناشئة؛
- ✓ وضع اطار قانوني جديد "Start-up ACT national" مخصص لتطوير المؤسسات الناشئة، يحدد تعريف المؤسسة الناشئة وإنشاء آليات تسمية المؤسسات الناشئة وتكريس نظام تسهيلي يشجع على تطويرها؛
- ✓ وضع تدابير تفضيلية لفائدة المؤسسات الناشئة (مزايا جبائية وشبّات جبائية)؛
- ✓ تسهيل وصول المؤسسات الناشئة إلى خدمات الدفع الالكتروني؛
- ✓ مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالتوقيع الالكتروني بغرض تطوير الخدمات الالكترونية وتجريد المعاملات التي تتم عبر الانترنت عن طابعها المادي؛
- ✓ وضع قانون خاص موجّه للعمال الاحرار "freelancer" من أجل تسهيل لجوء المؤسسات الناشئة إلى مورد بشري متخصص؛
- ✓ استحداث صندوق موجّه خصيصا لدعم تمويل التكنولوجيا؛
- ✓ المبادرة بإجراءات تفضيلية موجهة لرؤوس الاموال الاستثمارية لنخبتنا المغتربة وتعيين الاتفاقيات من أجل تفادي الازدواج الضريبي؛
- ✓ مراجعة وتعيين المزايا الجبائية لفائدة المشاريع الصناعية القائمة على استراتيجيات الابتكار و/أو مراكز البحث والتطوير؛
- ✓ الاعفاء الجبائي لفائدة المستثمرين المخاطرين برؤوس أموال في المؤسسات الناشئة؛
- ✓ استحداث قانون جزائري خاص بالأعمال التجارية الصغيرة قصد تمكين المؤسسات الصغيرة من الولوج إلى الاسواق في شكل بورصة لمناولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمبتكرة؛

✓ ترقية دور الحاضنات على مستوى النظام البيئي المدمج؛ ويتعلق الامر بـ الجامعات، الحاضنات المتخصصة، الوسطاء المسهلون أو المسرعون، حاضنات المؤسسات الناشئة؛ المؤسسات والمتعاملين العموميين، البنوك، مراكز البحوث وفضاءات التأطير والعمل التشاركي؛

✓ دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة على المستوى الجامعي عن طريق الحاضنات الجامعية وتحويل مشاريع البحوث ذات الامكانيات الصناعية القوية إلى منتجات.

الخاتمة:

نستنتج من خلال هذه الدراسة بأن بالرغم من كل ما سخرته الدولة الجزائرية من إمكانيات وموارد وأطر تشريعية وقانونية إلا أنها مازالت متأخرة جدا في تبني احتضان المشاريع، فلحد الآن ومنذ سنة 2003 توجد 19 مشلطة و29 مركز تسهيل على المستوى الوطني وأغلبها غير ناشط، ونجد حاضنة سيدي عبد الله التي تشرف عليها وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال الأكثر نشاطا، إضافة إلى حاضنات الاعمال المتواجدة في الجامعات ومراكز البحوث العلمي.

من النتائج التي توصلنا إليها مايلي:

✓ لحاضنات الاعمال دور مهم في خلق قيمة مضافة للإقتصاد الجزائري ؛
✓ التجربة الجزائرية في مجال احتضان المشاريع مازالت متأخرة؛
✓ غياب الإرادة السياسية وضعف البيئة القانونية الضابطة لكيفية سير والتكفل بـ الحاضنات الاعمال؛

✓ غياب الحملات الترويجية للتعريف بهذا النوع من المؤسسات ودورها (حاضنات الأعمال). واعتمادا على ما تم عرضه في هذه الورقة نوصي بالاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي تشكل نماذج ناجحة في إدارة حاضنات الاعمال ومن بينها التجربة السعودية التي تعد رائدة في هذا المجال، وحتى نجد العديد من حاضنات الاعمال البحثية الموجودة على مستوى الجامعات مثل التجربة الاردنية والفلسطينية، أما على المستوى الوطني نجد فقط حاضنة جامعة مسيلة ناشطة. كما نوصي بالمزيد من الدراسات المعمقة لدور حاضنات الأعمال في الجزائر واستكشاف التدييات التي تواجهها ومحاولة تفسير النتائج، وإمكانية الخروج برؤية علمية لمستوى الدور الذي تقوم به الحاضنات.

قائمة المراجع

المؤلفات

1. رغدة عودة سالم الزيدانين. (2015). *حاضنات الأعمال: الرؤية الحديثة في استثمار الموارد البشرية*. عمان، الأردن: دار اليازوري.
2. زكريا مطلق الدوري، و أحمد علي صالح. (2009). *إدارة الاعمال الدولية: منظور سلوكي واستراتيجي*. عمان، الأردن: دار اليازوري.
3. عبد السلام أبو قطف. (2008). *مقدمة في الأعمال*. المكتب العربي الحديث.

المقالات:

4. أحمد بن قطاف. (2016). *فعالية حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الناشئة في العالم الإسلامي قراءة في تجارب: ماليزيا، مصر، الاردن، دول مجلس التعاون الخليجي*. (جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، المحرر) *مجلة الاقتصاد والتنمية*، 04 (01).
5. شريفة بوالشعورية. (2018). *دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة* Startups: دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 04 (02).
6. عمار زودة، و حمزة بوكفة. (2014). *حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشارتل الجزائر*. (جامعة أم البواقي، المحرر) *مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية* (02).

المداخلات:

7. أحمد بن قطاف، و حمزة فيشوش. (2010). *حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمبدعة: دراسة لبعض التجارب العالمية. مداخلتة في اطار الملتقى العلمي الدولي حول: المقاوالتية: التكوين وفرص الاعمال*. الجزائر: جامعة ممد خضر بسكرة.
8. السيد أحمد طم، و آخرون. (2015، تونس). *الحاضنات الصناعية والتكنولوجية ودورها في التنمية الصناعية. مداخلتة في اطار الملتقى العربي حول: تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية*، (الصفحات 1-17). تونس.

التقارير

9. أحمد عبد الوهاب. (2016). تعريف حاضنات ورواد الاعمال ودراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية مع توضيح وشرح لدور الحاضنة. المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة، مصر.
10. الجريدة الرسمية. (2003). المرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات. الجزائر.
11. المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. (2019). احصائيات طلبات براءات الاختراع وأشكال الملكية الفكرية الاخرى للباحثين الجزائريين. الجزائر.
12. إيهاب مقابل. (2017). حاضنات الاعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة. تقرير المعهد العربي للتخطيط. الكويت.
13. بوابة الوزارة الأولى. (2020). مخطط عمل الحكومة: من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. الجزائر.
14. Bulletin d'information statistique de la PME , Ministère de l'industrie et des mines, données du 1^{er} semestre 2018, N° 33, novembre 2018
15. Bulletin d'information statistique de la PME , Ministère de l'industrie et des mines, N° 35, données du 1^{er} semestre 2019, Novembre 2019